بسم الله الرحمن الرحيم

الجلسة العمومية؛ المؤسسات والنظام الإقليمي
الاثنين - 4 يوليو 2022
الأمن والتعاون الإقليمي في منطقة الخليج الفارسي

السيد الرئيس،
أصحاب السعادة،
السيدات والسادة،

يسعدني أن أشارك في منتدى السلام العالمي العاشر وأتقاسم معكم أفكاري بشأن الأمن في منطقة الخليج الفارسي. وأود أن أشكر معهد الشعب الصيني للعلاقات الخارجية وجامعة تسينغهوا على مبادرتهما لعقد هذا المنتدى.

في عام 2019، قدمت إيران مقترحاً لتعزيز السلام والأمن في منطقة الخليج الفارسي تحت عنوان "مبادرة هرمز للسلام" (HOPE)[1]. لم تكن هذه المبادرة المقترح الإيراني الأول في هذا المجال، بل في عام 1985 كذلك طالبت إيران الأمين العام للأمم المتحدة بتنفيذ البندين الـ 5 والـ 8 لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 598، وقد ورد فيهما:

البند 5: يطلب من جميع الدول الأخرى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس، وأن تمتنع عن الإتيان بأي عمل قد يؤدي إلى تصعيد النزاع وتوسيع رقعته، فتسهل بذلك تنفيذ هذا القرار.[2]

البند 8: يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يدرس، بالتشاور مع إيران والعراق وغيرهما من دول المنطقة، التدابير اللازمة لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.[3]

---

1 Hurmuz Peace Endeavor (HOPE)

2 Paragraph 5. Calls upon all other States to exercise the utmost restraint and to refrain from any act which may lead to further escalation and widening of the conflict, and thus to facilitate the implementation of the present resolution;

3 Paragraph 8. Further requests the Secretary-General to examine. in consultation with Iran and Iraq and with other States of the region, measures to enhance the security and stability of the region;

لكن مع الأسف ورغم متابعة إيران الحثيثة، لم يُنفَّذ هذين البندين فشهدت منطقتنا منذ ذلك الحين حروباً عديدة، وتواجد القوى الأجنبية على واسع النطاق، وتكديس الأسلحة المتطورة، ومساعي فرض الهيمنة، وممارسة العداء من قبل مختلف اللاعبين، وظهور كابوس التطرف والإرهاب.

لا شك في أن هناك فوارق بين دول منطقة الخليج الفارسي من ناحية هيكلية السلطة، والمساحة الجغرافية، وامتلاك الموارد الطبيعية والبشرية، وكذلك النظام السياسي، لكنها في مستوى من البلوغ يمكنها من التغلب على خلافاتها وبناء تكامل في ما بينها وإنشاء آلية للأمن الإقليمي بهدف تحويل المنافسات التاريخية إلى التعاون.

في هذا السياق، فإن البند الـ 8 من القرار رقم 598 لا يزال سارياً ويمكن الاعتماد عليه كأساس من أجل وضع آلية أمنية في المنطقة والارتقاء بالسلام والاستقرار.

الحضور الكرام،

تقوم السياسة الإستراتيجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية على المبدأ القائل بأن "الأمن" و"التنمية" مفهومان لا يمكن تفكيكهما. وتشدد هذه السياسة على ثلاثة مبادئ أساسية:

أولاً؛ أمن دول المنطقة مفهوم مترابط حيث توجد علاقة مباشرة بين أمن كل دولة في المنطقة وأمن باقي دولها،
ثانياً؛ الأمن ليس سلعة قابلة للشراء، بل يجب تحقيقه من خلال عملية التعاون الجماعي،
وثالثاً؛ العلاقات الاقتصادية بين دول المنطقة عامل مهم للارتقاء بالأمن الإقليمي.

ويأتي رفض الجمهورية الإسلامية الإيرانية لوجود القوى الأجنبية في المنطقة، على الأخص الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، في سياق الأمن الإقليمي تحديداً؛ إذ برهن التاريخ على أن وجود القوى الأجنبية في المنطقة تسبَّبَ في إثارة توترات متتالية بل وحتى اندلاع حروب؛ وقد تم توثيق دور اللاعبين الدوليين في حروب غرب آسيا والخليج الفارسي بوضوح. في الحقيقة، يرى هؤلاء اللاعبون الأجانب في الخلافات والمنافسات الإقليمية فرصة لتعزيز وجودهم العسكري وكذلك زيادة مبيعاتهم من الأسلحة.

تنشر الولايات المتحدة اليوم آلاف الجنود وأكثر من 300 طائرة عسكرية في قواعدها العسكرية المتعددة في منطقة الخليج الفارسي. ولا تخلو مياه الخليج الفارسي في أي وقت من حاملة طائرات أمريكية واحدة على الأقل تقوم بدوريات فيها. من جهة أخرى، تصل مبيعات الولايات المتحدة وحلفائها من الأسلحة الفتاكة لدول الخليج الفارسي إلى مئات مليارات دولار تشكل تقريباً ربع تجارة السلاح العالمية خلال السنوات الأخيرة. بينما الحقيقة هي أن إستراتيجية شراء الأسلحة لم تساعد على تعزيز أمن تلك الدول وتبديد مخاوفها.

لا تنوي إيران خوض سباق التسلح في المنطقة؛ إننا نعتمد على شعبنا وعلى التعاون مع جيراننا. بالمال يمكن شراء الأسلحة الأكثر تطوراً، لكن لا يمكن أبداً شراء الأمن والاستقرار! نحن بحاجة إلى إطلاق حوار شامل بغية إنشاء أمن شبكي مترابط في المنطقة. أما بدون ذلك، فسيستمر عدم الاستقرار فيها.

السيدات والسادة،

من الواضح أن أي ترتيبات إقليمية جديدة في منطقة الخليج الفارسي تعتمد على التعاون بين اللاعبَينِ الرئيسَينِ فيها، إيران والسعودية. رغم بعض الخلافات الجدية بين البلدين، تعتقد الجمهورية الإسلامية الإيرانية أنه بمقدور البلدين أن يكونا مكمّلين لطاقات بعضهما باتجاه إرساء السلام والاستقرار والتنمية في هذه المنطقة. إننا على أتم الاستعداد للحوار مع السعودية بشأن جميع القضايا الثنائية والإقليمية. وفي هذا السياق، يسعدنا أنه عُقدت عدة جولات من المباحثات بين البلدين حتى الآن بفضل المساعي الحميدة للحكومة العراقية.

إننا نتبنى نفس الرؤية تجاه باقي دول منطقة الخليج الفارسي ونسعى إلى علاقات جيدة معها جميعاً. مع الأسف ارتكبت بعض تلك الدول خطأ قاتلاً في حساباتها وتعمل على إيجاد موطئ قدم في الخليج الفارسي للكيان الإسرائيلي العنصري المثير للحروب؛ بل وتجاوزت مرحلة تطبيع العلاقات وتتجه نحو التحالف مع إسرائيل. يمثل ذلك خطأ إستراتيجياً جسيماً من شأنه أن يسرّع بشدة وتيرة تصاعد التوترات والصراعات في المنطقة. من هنا، فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تحذر مسبقاً من تبعات وجود إسرائيل في منطقة الخليج الفارسي وتُحمِّل تلك الدول مسؤولية أي تداعيات خطيرة تترتب عليه.

السيد الرئيس،
المشاركون الكرام،

إن منطقة الخليج الفارسي بحاجة إلى آلية أمنية تحول دون هيمنة أي قوة، سواء إقليمية أو عالمية. ويتطلب تحقيق هذا الهدف وضع جميع دول المنطقة على جدول أعمالها إجراءات لبناء الثقة في مجالات مثل إدارة موارد المياه، وحماية البيئة، والأمن النووي، والأمن الطاقوي، والسياحة، والتعاون الاقتصادي، والتجارة، والاستثمار، والقضاء على الفقر، وتمكين المواطنين.

وعليه، فإن طرحنا لضمان السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة، على أساس التزام جميع الدول المطلة على الخليج الفارسي، يقوم على ما يلي:

- تعزيز الفهم المشترك، والعلاقات الودية، والتعاون بين جميع دول منطقة الخليج الفارسي؛
- ضمان وحدة أراضي جميع الدول المطلة على الخليج الفارسي واحترام حدودها الدولية؛

- التعاون بصدد استئصال الإرهاب، والتطرف، والنعرات الطائفية في أنحاء المنطقة؛
- تسوية جميع التوترات الإقليمية والخلافات بطرق سلمية وعبر الحوار؛
- ضمان حرية الملاحة والأمن الطاقوي للجميع.

بغية تحقيق هذه الأهداف، يجب أن تلتزم دول المنطقة كلها بمبادئ "الحوار"، و"المساواة"، و"الاحترام المتبادل"، وأن تتجنب "اللجوء لاستخدام القوة"، و"الاعتداء والتدخل في الشؤون الداخلية للبعض"، و"المشاركة في الاتحادات والتحالفات الدولية ضد بعضها".

تؤكد الجمهورية الإسلامية الإيرانية دائماً على الحوار بصفته أسلوباً فاعلاً لإزالة حالات سوء الفهم وتسوية النزاعات وتوطيد المشتركات. وإنني على ثقة بأنه من شأن التوجه نحو إنشاء "مجمعاً للحوار الإقليمي" أن يساهم في تسوية المشاكل الأمنية في المنطقة؛ وقصارى القول هو أن تعزيز الحوار الأخوي والصريح بين دول المنطقة، بمنأى عن الوجود والتدخل الأجنبي، هو مفتاح حل المشاكل.

شكراً على اهتمامكم